

## الجزائر والتصورات الأطلسية للأمن في المتوسط

عبد العزيز لزهر

قسم العلوم السياسية

جامعة الأغواط

الملخص:

يبدو واضحا أن البيئة الجيوسياسية التي تعيش فيها الجزائر تتسم بالعديد من الديناميكيات البنيوية والهيكلية المرتبطة بدرجة تفاعل استراتيجيات ومصالح القوى العظمى في المنطقة من جهة، ومن جهة أخرى تقاطع السياسات الخارجية لدول جنوب المتوسط وأدوارها في مجابهة تحديات مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. لقد شكّل الحلف الأطلسي بعد التحولات التي عرفها من خلال الوظائف المنوط بها كمنظمة عسكرية وسياسية، فاعلا محوريا في السياسات المتوسطة كحامل للتوازن في المنطقة بدعم أمريكي وفق آليات الحرب ضد الإرهاب، وكأداة سياسية ضاغطة لتحقيق المصالح المرتبطة بالأمن الطاقوي وإن شكل ذلك تحديا أمنيا للمصالح الفرنسية لاعتبارات تاريخية. إنّ ما يمكن أن يمثل للجزائر تهديدا لأمنها الوطني في ظل التنافس الأمريكي الفرنسي في منطقة المغرب العربي وما نتج عن التدخل في ليبيا من تحديات أمنية مباشرة تعكس طبيعة الاستراتيجيات والسياسات الأمنية المتبناة من طرف الحكومة الجزائرية وفق مقاربة تشاركية مع دول الجوار ودول الميدان من جهة، والقوى العالمية الفاعلة في المنطقة على أساس إدراك القيادة الجزائرية لأمنها الوطني.

مقدمة

عرف العالم تحولات هيكلية وعضوية جد سريعة، تم إملأؤها ليس فقط بنهاية الثنائية القطبية الإيديولوجية البنيوية أو صعود وبرزوغ أحادية قطبية بقيادة أمريكية مهيمنة، بل أيضا بتحول عميق على مستوى العلاقات الدولية باعتبار العولمة أصبحت المحرك الرئيسي لتوحيد الأطر المعيارية والأنماط الهيكلية للنظم والحكومات. يتميز عالم ما بعد الحرب الباردة بصعود قوي لديناميكيات جديدة ترمي إلى إقامة عصر تاريخي جديد بالمعنى التويني — نسبة إلى المفكر أرنولد توينبي — أين النظرة الحضارية تقوم أساسا على مفهوم عكسي للقوة. هذه النظرة تحفز على عولمة القيم الغربية وغطها المتقاطع على السلم الكوني باسم الإنسانية التي تنبذ وترفض بأي شكل من الأشكال الخصوصية الثقافية أو التاريخية — الانثروبولوجية. هذه النظرة البنيوية حلت محل الإيديولوجيات الاستقطابية للحرب الباردة، إنما تمثل — بطبيعتها المعيارية القيمية — القاطرة الرئيسية المبررة

للسياسات الخارجية للقوى العظمى. كما تمثل خارطة طريق المنظمات الغير حكومية العالمية والفواعل الأخرى للعولمة التي تسعى لتحرير العالم دون أن تحرره من قيود الهيمنة والاستغلال.

باسم هذه القيم وهذه النظرة التي يدعو إليها هؤلاء من خلال إعادة النظر في القواعد الدستورية للقانون الدولي برفضهم ممارسة قواعد السيادة، المساواة القانونية للدول ومبدأ عدم التدخل. هذا نداء ليس فقط لوضع حد لفهوم السيادة وممارستها الإقليمية (كما يفسره علم السياسة الفرنسي برتراند بادى)، بل أيضا وضع حد للتصورات الجيوسياسية. انه من خلال الجغرافيا السياسية الشاملة التي تعكس الدوافع النفعية كاستراتيجيات التحديات، المخاطر والمصالح في عالم ليس لفهوم الحدود أي قيمة إلا في شكلها الرمزي.

في ظل هذا الواقع، ما هي الحدود المحورية للجغرافيا السياسية العالمية؟ ما هي التصورات الضابطة لمشاريع ترتيب الأوضاع الأمنية في جنوب المتوسط؟ وأخيرا ما هي الخيارات الأمنية الإستراتيجية للجزائر في ظل التغيرات الإقليمية؟

تتميز البيئة الجيوسياسية العامة للجزائر بعدد كبير من الديناميكيات أي الخيارات السياسية، من المخاطر والتهديدات، ومن توجهات نسقية استشرافية. من هذا المنطلق، يمكننا أن نميز بين ثلاث مستويات للتحليل:

أ- نزعة نحو هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية التي تلمي الاتجاهات المعيارية والإجرائية على العالم باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان (التدخل الإنساني، إلزامية الحماية والتدخل الديمقراطي)، ومكافحة الإرهاب ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل (غزو واحتلال أفغانستان، الضربات الوقائية بل العقابية ضد السودان والصومال، إعادة الترميم الاستراتيجي في الخليج ن في آسيا والمتوسط: غزو واحتلال العراق، ضرب ليبيا ..).

في الحقيقة، إن القوة الكبيرة للولايات المتحدة الأمريكية وتفوقها العسكري والتكنولوجي المستخدم كركيزة وأساس لمقاربة المحافظين الجدد التي تحدد العالم كمجال حيوي وضروري يمنح للولايات المتحدة الأمريكية "الحق" و"شرعية" الأعمال القمعية ضد تهديدات ممكنة حتى وإن تضاعفت نسبة حدوثها (إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي سبتمبر 2002). هذا المنطق نفسه المستعمل كنمط أو كنموذج عقلاني لسياسة الاحتواء الجديدة ضد أي بزوغ Defense planning guidance محتمل لأقطاب جديدة وإن كانت من بين حلفاءها (1992\_1994).

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال نزعته الفردية وسياستها أحادية القطبية إلى فرض الخيارات المستقبلية للعالم مع الاحتفاظ بسلطة الإقصاء الضرورية لدى مختلف مراكز اتخاذ القرار العالمية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، حلف شمال الأطلسي، هيئة الأمم المتحدة، منظمة التجارة العالمية) مثلما تسعى إلى احتواء تصاعد القوى الاقتصادية و السياسية للاتحاد الأوروبي والصين سواء عن طريق الشراكة الإستراتيجية مثل الهند أو عن طريق المبادرات الاقتصادية كمناطق التبادل الحر مثل APEC وخصوصا مراقبة طرق نقل البترول عن طريق التواجد العسكري في الخليج ومنطقة بحر قزوين. إذ تعتبر الطاقة مسألة أمن قومي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية مثلما تمثل أساس القوة التي يريدون الأمريكيين التحكم فيها بأي ثمن.

إن هذه الخيارات الأمريكية من شأنها أن تركز وتدعم فكرة الدولة الفوضوية وتعميق المعضلة الأمنية في العلاقات الدولية. كما أدت العمليات العسكرية الأمريكية ليس فقط اختلال و فقدان توازن الدول وإنما أقاليم بأكملها، كما أدت إلى إنتاج دوافع العنف والإرهاب .

ب - تساعد الوعي العالمي للمخاطر التي تنجر عن تركز القوة والثروة في مركز سياسي اقتصادي وحضاري غربي، لهذا هناك صيحات تنادي بإعادة هيكلة الأمم المتحدة والمنظمات الاقتصادية والمالية العالمية حسب مبادئ الحوكمة الإنسانية. لابد من حكمة قائمة على قواعد القانون الدولي، على التضامن الفوق - قومي من أجل عدالة أكثر، ومشاركة ديمقراطية على المسرح الدولي.

ويتقاسم هذا الوعي الفوق - قوميون، الإنسانون ودول الجنوب التي تنادي بالعدالة الاقتصادية وتنمية متوازنة من أجل سلام مستدام على المستوى العالمي، وذلك أن التنمية هي المولد الرئيسي للحرية والاستقرار كما يبينه Amartya sen الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد في عام 1998، لذلك تم بعث الأطر الحوارية جنوب- جنوب (مجموعة 77، دول عدم الانحياز، الحوار الأوربي-الأمريكي- العربي، الأوربي- الأمريكي- الأفريقي...)، مما وظهر الحوارات السياسية والاقتصادية المتجددة ( الحوار الصيني-الأفريقي، الحوار الأفريقي-الأوربي...)، مما يعكس نزعة لدى دول الجنوب للمطالبة بعدالة دولية أكبر على الصعيد الاقتصادي والسياسي من أجل اندماج أحسن لدول الجنوب في العولمة المتعددة الأشكال والأبعاد .

ج - انتشار التهديدات التماثلية الناتجة عن ديناميكيات وقوى مختلفة مرتبطة بعجز التنمية والمشاكل السياسية (دكتاتوريات) ، ظهور النزعات العرقية الاثنية، اللامساواة الناتجة عن قرارات دولية لامتسولة ولاواعية. كل هذه التهديدات التي تنقسم إلى تهديدات الجريمة المنظمة، انتشار الأسلحة الخفيفة، الهجرة غير الشرعية وتنامي الإرهاب الدولي.

الجزائر كدولة متوسطة، مغربية، عربية، مسلمة وأفريقية تعيش في بيئة جيوسياسية حيوثقافية جد معقدة، متأثرة بجميع التذبذبات، التحولات والنزاعات التي حدثت في جميع تلك الأنساق الفرعية. هذا التعقد ليس نتاج لتموقع الجزائر كمحور الفضاء المغربي، وعمقها الاستراتيجي نحو أفريقيا ولا شريطها البحري الممتد على مسافة 1200 كلم، بل أيضا من حدودها الممتدة نحو العالمين العربي والأفريقي. لذلك من الضروري التذكير كزيادة عن تلك الحقائق المرتبطة بجغرافيتها، تاريخها الثوري، دبلوماسيتها النشطة، مواردها الطبيعية واقتصادها: الجزائر بحاجة لأن تكون واعية بتلك الترتيبات الجيوسياسية و الجيوإستراتيجية في المنطقة (سياسة حسن الجوار للاتحاد الأوربي، الحوار المتوسطي، المقاربات الأمنية الأمريكية في الساحل، مشاريع الإصلاح السياسي والاقتصادي للوطن العربي). لابد أن تعي الجزائر كذلك بمخاطر تحديات بيئتها سيما:

- تنامي الإرهاب في منطقة الساحل والمغرب العربي
- تصاعد مثير للجريمة المنظمة والهجرة الغير شرعية

- وجود قنوات فوق-إقليمية لتجارة الأسلحة والمخدرات
- وجود العديد من النقاط الساخنة في أفريقيا (الصومال، السودان، أزمة مالي، موريتانيا...) وفي الوطن العربي (فلسطين، العراق، ليبيا)
- خطر فشل مجموعة من الدول في أفريقيا بعد انهيار الصومال
- انتشار الأمراض والأوبئة في أفريقيا
- توقف و انسداد ملف الصحراء الغربية الذي يمثل حجر عثرة في مسار بناء الفضاء المغاربي

### أمن المتوسط من خلال إدراك حلف شمالي الأطلسي له

ولقد حاول حلف شمال الأطلسي منذ بداية التسعينات مراجعة وإعادة تحديد إستراتيجية بالنظر إلى طبيعة العمليات التي أوكلت إليه خصوصا عمليات حفظ السلام تحت وصاية منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، والمهام التي أخذها على عاتقه لحساب منظمة الأمم المتحدة، وبأمر من مجلس الأمن، لكن ظهرت بعد ذلك نزعة استقلالية للحلف خصوصا بعدما أعرب قادته أنه من الضروري عدم خضوع الحلف لرأي وصاية كانت من طرف أي جهة دولية، وعدم المساس بانسجام بنية القيادة لديه.

ذلك ما أعرب عنه سكرتير الدولة الأمريكي بوب تالبوت في خطاب له في بون في 4 فيفري 1999، عندما رأى أن تطور المفهوم الاستراتيجي للحلف الذي يضع مفهوم الشراكة والتعاون أساسا له قد وجه سياسات وعمليات الناتو في مرحلة ما بعد الحرب الباردة إلى مستويات تجعل منه منظمة سياسية، مما استدعى تكيف مهام الحلف مع البيئة الجيوإستراتيجية الجديدة. ففي قمة روما في نوفمبر 1991، تم تبني هذا المفهوم ل يتم التأكيد عليه في قمة بروكسل 1994<sup>(1)</sup> ليشمل التحالف الاستراتيجي.

لقد عزز الحلف تواجدته ووسّع مظلته الأمنية والسياسية والعسكرية في جنوب المتوسط والشرق الأوسط، إذ أصبحت المنطقة ضمن مجاله الحيوي بحكم المصالح السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية فيها نظرا لما تثيره هذه المنطقة من مصادر تهديد لأمن التحالف حسب التصور الأمريكي والأوروبي، ولتأمين تلك المصالح سعى الحلف تجاه المنطقة<sup>(2)</sup>. لقد كان لمسار توسيع حلف الناتو باتجاه الجنوب أثرا كبيرا على سياسات الحوار والتعاون نظرا لطبيعة مصادر التهديد المدركة من طرف الحلف من جهة، ومن دول جنوب المتوسط من جهة أخرى لذلك اتفقت جميع دول الحلف على أن البيئة الأمنية لما بعد الحرب الباردة أفرزت تهديدات من نوع جديد في المحور الجنوبي لحوض البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط والتي تقع خارج النطاق الجغرافي التقليدي لنشاط الحلف، ولقد حددها محمد عبد السلام فيما يلي<sup>(3)</sup>:

<sup>1</sup> المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف شمال الأطلسي "، مجلة الجيش، العدد 569، ديسمبر 2010، ص 48-53.

<sup>2</sup> عبد الرحمان رشدي الهواري، "المهام المحتملة لحلف السكو في اشرق الأوسط"، السياسة الدولية، العدد 137، جويلية 1999، ص 282.

<sup>3</sup> محمد عبد السلام، "مصادر التهديد الانتقالية في الشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد 116، 1994، ص 249 - 250.

ولعل العملية السلمية في الشرق الأوسط تقع على رأس هذه التفاعلات، حيث احتلت هذه المسألة حيزاً كبيراً في أجندات الحوار في المنطقة حيث تعتبر شرطاً ضرورياً للدفع بأي ترتيب إقليمي استناداً إلى قاعدة الأمن الناتج عن السلام الذي يعلو على السلام الناتج عن الأمن<sup>(1)</sup>.

ب- قضية مكافحة الإرهاب

لقد شكل الاختلاف في تحديد المفاهيم حجر عثرة في وجه توحيد الرؤى ووجهات النظر حول هذه الظاهرة التي لم تصبح قاصرة على الدول المستهدفة به، بل أصبحت ظاهرة عابرة للقارات. إن حالة عدم انسجام المفهوم الذي تعطيه دول الجنوب لمفهوم الإرهاب خصوصاً لدى الدول العربية، والذي تجلّى في صياغة الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي أقرّها مجلس وزراء الداخلية العرب، وبين المفهوم الغربي له<sup>(2)</sup>، يعكس تباعد التصورات النظرية والتطبيقية حول هذا الملف.

ج- انتشار أسلحة الدمار الشامل

إذ ترى دول الحلف والولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً أن التهديد يكمن في إمكانية حصول المنظمات الإرهابية على تكنولوجيا نووية أو كيميائية أو-جرثومية وما يمثله من تحدي للحلف، إذ سارع الحلف إلى تغذية هذه الفرضية كأساس لبقاء الحلف وتوسيعه.

كما شكلت قضية ضبط السلاح في المتوسط هاجساً لدى الضفة الشمالية العضوة في الحلف لذلك سعت إلى مراقبة والتسلح في المنظمة والتوصل إلى اتفاقيات لضبط السلاح الصاروخي كضمان لحماية أمن الدول الأوروبية على الضفة الشمالية للمتوسط.

ح- قضية الهجرة وما تحمله من أعباء اقتصادية وبشرية واجتماعية، لذلك سعى الحلف إلى إيجاد أطر مؤسسية لتطوير هذه الظاهرة، فلقد شكل نمو السكان في الضفة الجنوبية أو ما سمي "بالقنبلة السكانية"، وتردي الأوضاع الاقتصادية في المجتمعات العربية والأفريقية مصدر تهديد لدول الضفة الشمالية.

خ- إعاقة تدفق المواد الحيوية، إذ ترى دول الحلف أن لها الحق في تأمين الوصول إلى موارد الطاقة والحفاظ على تدفق هذا المورد الحيوي، والذي يشكل محور السياسات الأمنية للحلف في فترة ما بعد الحرب الباردة، ومنع أي دولة أو مجموعة دول منتجة لممارسة الرقابة الاحتكارية على السعر، مما يعكس الدعم الأمريكي للسعودية كسياسة نفطية تهدف إلى الحفاظ على أسعار معقولة لهذه المادة وفقاً للمصالح الغربية<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> آلان ريتشارد، الجذور الاقتصادية لعدم الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط، ترجمات شهرية، رقم 03، (دمشق: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، 1996)، ص 09.

<sup>2</sup> تشارلز وليام مايتز، الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين، سلسلة أوراق شهرية، ترجمات إستراتيجية، رقم 19، (دمشق: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، 1997)، ص 12.

<sup>3</sup> فوري حسين عماد، "إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي وانعكاساته على حرب الخليج"، السياسة الدولية، العدد 106، 1991، ص 93.

د- التوترات الاثنية والعرقية داخل مجتمعات جنوب المتوسط والشرق الأوسط .

ذ- تنامي الحركات الأصولية وما يمكن أن تلعبه تلك الحركات من أدوار في تلك المجتمعات ولدى الدول الغربية نفسها خصوصا في أوساط الجاليات الإسلامية، والتي يمكن أن تمثل مصدر تهديد لأمن هذه الدول. لكن الشيء الذي لا بد أن يأخذ في عين الاعتبار هو أن مسألة التطرف لا ينحصر مجالها فقط في الإسلام إذ كشفت الدول الغربية اهتمامها بالتطرف الإسلامي وذهبت إلى حد اعتبار الإسلام خطر يهدد الحضارة الغربية<sup>(1)</sup>.

إن التصور الأطلسي للنظام الأمني في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط ينطلق من مفهوم الأمن المتغير والذي يقوم على التزام جميع أطراف النظام بمعايير الأمن بعيدة المدى والتي تقوم أساسا على عمليات بناء الثقة، وتوطيد العلاقات المتبادلة<sup>(2)</sup>. رغم أن منطقة جنوب المتوسط والشرق الأوسط لم تمثل أولوية لدى الحلف ولكنها كانت تمثل أولوية لدى الدول المتوسطية في الحلف. فبعد الاتفاق على قضية التوسع شرقا فيها بين دول الحلف، اتجه الحلف و بضغوط من الدول المتوسطية للاهتمام بمسألة العلاقة مع دول الجنوب<sup>(3)</sup>، فأعلن الحلف مبادرته تجاه المتوسط في أواخر عام 1994 لكن اهتمام الحلف يرجع إلى ما بعد قمة روما 1991، حين تم إقرار صيغة جديدة لحلف أين يولي فيها الحلف أهمية خاصة من خلال سياساته لدى الدول المتوسطية غير الأوروبية.

لقد شكلت قمة بروكسل في جانفي 1994 نقطة انطلاق هذه المبادرة والتي أعربت من خلالها دول الحلف ضرورة البدء بحوار مع بلدان المتوسط لإيجاد علاقة تعاون، والبحث عن صيغ مستقبلية لترقية هذا الحوار إلى مرحلة الشراكة على غرار الشراكة من أجل السلام لشرق أوروبا، وسمي بـ "الحوار المتوسطي". إذ يمثل مشروعا ذو طابع عسكري وأمني بالدرجة الأولى، يتطابق مع المهمات الجديدة للحلف حيث قوسي الأزمات الشمالي والجنوبي يطبقان على منطقة إستراتيجية وحيوية للخيارات السياسية والعسكرية الأطلسية<sup>(4)</sup>. إن الحوار المتوسطي هذا حذو اتحاد أوروبا الغربية لإرساء قواعد حوار أمني، باعتبار أن أهمية المتوسط تنبع من متطلبات الأمن الأوروبي. وتم استبعاد الجزائر من الحوار رغم سعي بعض الأطراف إشراكها خصوصا البرتغال، اسبانيا وإيطاليا. ويرجع ذلك إلى اعتبارات كثيرة أهمها الأزمة الداخلية التي عاشتها الجزائر والتحفظات التي أبدتها الأحزاب السياسية لاتصالات العلنية بين الجزائر والحلف والتي تم تفسيرها على أنها تدخلا في شؤون البلاد، كما اعتبرت مسألة تقويم الأزمة الجزائرية نقطة خلاف فيما بين دول الحلف نتج عنه تباعد في الرؤى واختلاف في

<sup>1</sup> ناصف يوسف حتي، القوى الخمس الكبرى والوطن العربي: دراسة مستقبلية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 1987)، ص 97.

<sup>2</sup> فير فر فاينلند، التحولات والشرق الأوسط وشمال إفريقيا: التحديات والاحتمالات أمام أوروبا وشركائها، سلسلة محاضرات الإمارات، رقم 17، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998)، ص-ص، 19-20.

<sup>3</sup> عماد جاد، حلف الأطلسي، مهام جديدة في بيئة مغايرة، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1998)، ص 56.

<sup>4</sup> د.عبد الواحد ناظم الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية -الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد الحرب الباردة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 194.

المقاربات حول الجزائر<sup>(1)</sup>. لكن في صيف 1998، بدأت العلاقات الجزائرية - الأمريكية في الانتعاش وذلك راجع لطبيعة المصالح التجارية والاقتصادية الأمريكية في الجزائر. إن مسألة الخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغير متوسطة آثار العديد من التساؤلات، لكن يمكننا أن نستشف بعض مظاهر تلك التباينات فيما يلي:

- إن مسألة غياب نظرة إستراتيجية موحدة إزاء المتوسط يعكس طبيعة إدراك التهديد أو الخطر. ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن التهديد عسكري، في حين يختلف إدراك التهديد لدى الدول الأوروبية حسب الدور الذي من الممكن أن تلعبه كل دولة في المتوسط. وهذا ما يوحي بوجود مفهومين للأمن، مفهوم أمريكي صلب يركز على العوامل العسكرية الأمنية، والمفهوم الأوروبي الناعم. كما أن الدول غير المتوسطة أقل اهتماما ورغبة في تخصيص موارد للحوار تستجيب لحجم المخاوف من التهديدات التي ترى الدول المتوسطة أنها تتعرض لها.
- إن الدول الأوروبية الغير متوسطة خصوصا ألمانيا ترى أن مسألة الاهتمام بالبحر الجنوبي سيكون على حساب منطقة أوروبا، كما أن تنامي دور فرنسا ومساهمتها بأي ترتيبات أمنية بشكل أحادي سيكون على حساب ثقلها القاري<sup>(2)</sup>. أي أن مخاوف الدول الأوروبية المتوسطة يمكن معالجته عن طريق المساعدات الاقتصادية ومن خلال حوار أوروبي متوسطي لا حوار أطلسي مع دول جنوب المتوسط.
- كما كان للرفض الدائم للولايات المتحدة الأمريكية للدور الأوروبي في مسار تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي كان له تأثير على السياسات المتبناة في المنطقة خصوصا مسألة إنشاء قوات عسكرية للتدخل (قوات انتشار سريع / قوة بحرية) في 1995، من طرف كل من اسبانيا، البرتغال وإيطاليا، والتي تم تحديد مهامها أثناء الاجتماع الوزاري لإتحاد غرب أوروبا عام 1996 في: حفظ الأمن والسلم الدوليين، إغاثة وإجلاء المدنيين، المساعدة في حالة الكوارث الطبيعية وملاحظة قهريب المخدرات والهجرة غير الشرعية. هذه الخطوة التي اعتبرتها دول شمال أفريقيا ودول الشرق الأوسط توجها خطيرا من شأنه أن يخلق هواجس أمنية، بالإضافة إلى خشية الولايات المتحدة الأمريكية حدوث انقسامات داخل الحلف مما استدعى صياغة جديدة للتعامل مع دول جنوب المتوسط وذلك عن طريق الحوار الثنائي المباشر. وكتيجة لذلك، أبرم الحلف اتفاقيات ثنائية عام 1995 مع كل من مصر وتونس والمغرب وموريتانيا بالإضافة إلى إسرائيل، ثم الأردن في عام 1995. حيث تم عقد أول اجتماع لهاته الدول مع الحلف في برلين عام 1996، وتم اتخاذ بروكسل مقرا للحوار كما أوصى البيان الختامي لقمة الحلف في مدريد بضرورة تعزيز الحوار من خلال تشكيل مجموعة للتعاون المتوسطي.

<sup>1</sup> نور الدين بن عتتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر-أوروبا والحلف الأطلسي، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع)، ص 152.

<sup>2</sup> عاصم عمر عمران، فرنسا والموقف من حلف شمال الأطلسي، الملف الاستراتيجي، رقم 01، (عمان: مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، 2000)، ص 20.

إن تعميق الحوار وتنشيطه وفق مقررات قمة مدريد أبريل 1997، كان أحد الركائز التي تم اعتمادها لتطبيق سياسة الحلف في إطار قمة واشنطن أبريل 1999 في إطار مقارنة جديدة للتعاون تعكس المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف الذي تم تنبهه في قمة واشنطن. لقد تم توسيع ذلك المفهوم ليشمل الجوانب السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، وبذلك أصبح الحلف لا يعكس فقط الجوانب العسكرية بل أصبح متعدد المهام. ففي إطار الحفاظ على الأمن والسلم، وعلى ضوء الحوار والتعاون لمواجهة التحديات التي تواجه الغرب، سمح الحلف للولايات المتحدة الأمريكية بالإشراف وحماية المصالح الإستراتيجية الأمريكية والسماح لها بحق المراقبة في المتوسط، فالأهداف المتباعدة من ذلك تأمين مصادر الطاقة، حماية أمن إسرائيل وحرية الملاحة. هذا ما يوحي أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لعزل الدول الأوروبية على مستوى قيادة الجنوب. إن هذا التحرك خصوصا بعد توسيع عضوية حوار المتوسط من خلال إشراك و بشكل ثنائي إحدى دول الحوار خصوصا الجزائر والتي اتخذت تابعا تقليديا منذ 1998 إلى يومنا هذا. ما يوحي إلى قراءة أطلسية جديدة للتعاون في بحر المتوسط من خلال إرساء معالم شراكة جديدة تقوم على<sup>(1)</sup>:

- تشييد الموانئ البحرية الجاهزة لاستقبال القطع البحرية والبوارج الحربية لحلف الناتو.
- إنشاء مقر للقيادة العسكرية الأطلسية في شمال إفريقيا يكون مقرها إحدى موانئ دول المنطقة.
- إنشاء قوة تدخل سريع على غرار النموذج الأوروبي، مهمتها إدارة النزاعات والصراعات في الإقليم التي من شأنها أن تهدد منابع الطاقة.
- القيام بمناورات عسكرية مع دول الحوار المتوسطي بصفة مستمرة من أجل تدريبها وتسليحها وتأهيلها تحسبا لأي طارئ ينتج عن اضطرابات داخلية في المنطقة.
- تكوين نخب سياسية وعسكرية قادرة على إدارة الأجهزة والمؤسسات السياسية والأمنية والعسكرية.
- رصد لموازنات المالية العسكرية الموجهة للعتاد.
- عقد الاتفاقيات الأمنية الاستخباراتية في إطار مكافحة الإرهاب الدولي.

إن هذه الرؤى تقترب كثيرا من تصورات المعهد الأمريكي للمبادرات، والذي يشرف عليه اليهودي الأصل رونالد لاودر، والذي يعتبر منافسا لمركز السلام الذي أقامه شمعون بيريز<sup>(2)</sup>. لقد نظم المعهد مؤتمرين له، الأول في الأردن، والثاني في إسرائيل بمشاركة أمريكية وتركية وأردنية رسمية. كما شاركت شخصيات أمريكية معروفة كجورج شولتز وهنري كسنجر. ووفقا لتصورات المعهد حول المبادرة الأطلسية الجديدة، فإنه يرى أن مبادرة التعاون والحوار ستمكن إسرائيل من تدعيم أمنها في المنطقة دون أن تندمج في المحيط العربي. على عكس رؤية

<sup>1</sup> د. ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص 203.

<sup>2</sup> وصال غزاوي، تطورات التحالف التركي الإسرائيلي والأمن الغربي، دراسات الشرق أوسطية، (الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2000)، ص 43.



بيريز لمشروع الشرق الأوسط الكبير، والذي يروّج لفكرة اندماج إسرائيل بالمنطقة العربية على أرضية اقتصادية. ولقد أكد أطراف الحوار في قمة براغ في نوفمبر 2002 أهمية الترابط بين الأمن في أوروبا، والأمن والاستقرار في المتوسط مع وجوب تدعيم الأبعاد السياسية والعملية للحوار خصوصا في مجال مكافحة الإرهاب. هذا ما يعكس آثار أحداث 11 سبتمبر 2001 على إدراك مصادر التهديد والتركيز على هذا الملف بالذات أثناء المحادثات. لقد تم تبني وثيقة بعنوان "تعزيز الحوار المتوسطي مع وضع بيان لمجالات التعاون الممكنة" <sup>(1)</sup>، كما بحثت دول أعضاء الحوار إمكانية ربط عمل الشراكة بين مجلس الشراكة الأورو أطلسي والشراكة من أجل السلام كمكافحة الإرهاب، على أساس تبادل الخبرات والمعلومات.

لقد أحدثت أحداث 11 سبتمبر 2001 قطيعة إستراتيجية على مستوى التعامل والاستقطاب، ما أدى إلى حشد دولي من الشرق الأوسط وجنوب المتوسط لا مثيل له لتجسيد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا لمكافحة الإرهاب، لكن بقدر ما استطاعت هذه الأخيرة من استقطاب أكبر وانسجام أكثر للمواقف بقدر ما فتحت مجالا آخر للاختلاف فيما بين دول جنوب المتوسط والشرق الأوسط بخصوص سياسات الحلف التي ترى في دول المنطقة مجالا ومسرعا لنطبيق سياساته ليس كشركاء وإنما كدول تابعة لهذا التنظيم، في حين تسعى دولاً أخرى لتحسين العلاقات مع الحلف ورفع مستواها. لقد أكد الحلف على مضيه قدما نحو تحقيق الأهداف المسطرة في قمة براغ أثناء الاجتماع الوزاري الأطلسي بروكسل ديسمبر 2003، خاصة في مجال الدفاع <sup>(2)</sup>. إن تحول مدركات التهديد، وقواعد اللعبة، والعلاقات البينية العربية، والعلاقات العربية الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أحدثت تغيرات عميقة وخطيرة وسلبية على المنطقة العربية سواء في جنوب المتوسط أو الشرق الأوسط، وما تلاه من عمليات معقدة في إطار خطط مكافحة الإرهاب. إذ شهدت تطبيقات تلك الاستراتيجيات في العراق من خلال الغزو ثم الاحتلال الأمريكي في عام 2003، ومن قبله الحرب على أفغانستان في 2001. وهكذا اقترب حلف شمال الأطلسي من إقليم الخليج العربي من خلال الدور الذي أنيط به في كل من أفغانستان والعراق، وأصبح الحلف في قلب الخليج <sup>(3)</sup>. إن التصورات الأطلسية للأمن في الخليج العربي نابعة من إدراكها أن التحديات التي تواجهها دول المنطقة داخلية، تنحصر في الخلافات الحدودية بين الدول نفسها، والتي يمكن أن ينتج عنها توتر في العلاقات <sup>(4)</sup>. إن انحصار مدركات التهديد في الخلافات الحدودية يوحي بإغفال الحلف لطبيعة التحديات العميقة التي تعيشها الأنظمة الخليجية، والمتعلقة بمسألة غياب الديمقراطية وحقوق الإنسان، ما يعكس ازدواجية المعايير والانتقائية في رسم السياسات القائمة وذلك وفقا لأهداف السياسات الخارجية للقوى العظمى

<sup>1</sup> «Renforcement du dialogue Méditerranéen avec établissement d'un inventaire des domaines de coopération possible» Nato.int/med.dial/reinforcemet.htm

<sup>2</sup> IISS, «Nato after the Prague summit», *Strategic comments*, V08, issue 10, Décembre 2002

<sup>3</sup> مصطفى علوي سيف، "إستراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي، دراسات إستراتيجية"، العدد 129، 2008، ص 25-26.

<sup>4</sup> معهد البحوث الإستراتيجية القومي الأمريكي، إستراتيجية لتطورات الصراع العربي-الإسرائيلي عام 1997، ترجمات إستراتيجية، (دمشق: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية 1997) ص 4-5.

ومصالحها الإستراتيجية في المنطقة. إن تلك التصورات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن الطاقوي، وسعي تلك القوى للحصول على أسعار معقولة للنفط، أو تسهيل عملية الوصول للأسواق الخليجية باعتبارها سوق استهلاكية للمنتجات والصناعات الأمريكية. إضافة إلى منح إسرائيل صفة الدولة المحورية في المنظومة الأمنية الخليجية وذلك بعد استنزاف قوى كل من العراق وإيران في الحرب الأولى وحرب العراق الثانية، مع تحييد مصر وتسوية الترتيبات الأمنية في المنطقة. وبالتالي، فإن صعود أي قوة إقليمية في إمكانها التأثير على السياسة الإقليمية أمر غير وارد في أجندة الحلف ومن وراءه واشنطن. وبالتالي استبعاد أي فكرة ترؤّج لصلاحية قوى إقليمية خليجية أو عربية لتحقيق الاستقرار الإقليمي. كما نلاحظ أنّ التصورات الأمريكية والتي تحاول بها إقناع دول الخليج أن مصدر التهديد للنظام الإقليمي ينبع من دول الجوار خصوص إيران، وبالتالي أمن الخليج هو مسؤولية واشنطن وحلفائها وفي سعي الحلف لإعادة تشكيل النظام الخليجي وحدوده الجيوإستراتيجية بادر الحلف من خلال قمة اسطنبول في 28-29 جوان 2004 إلى توسيع الحوار المتوسطي ليشمل دول الخليج العربي<sup>1</sup> فالاهتمام الأطلسي بالمنطقة تزامن مع الذكرى العاشرة لإطلاق الحوار الأطلسي- المتوسطي وذلك بتبني وثيقة بعنوان " أجندة أكثر طموحاً وتوسيعاً للحوار المتوسطي" أين أعرب فيها أعضاء الحلف نيّتهم في رفع الحوار إلى شراكة<sup>2</sup> وطرحوا "مبادرة اسطنبول للتعاون" ICI التي قدمت العديد من البرامج والمشاريع العملية في مجالات الأمن والدفاع وفي مجال السياسة والإصلاح المهدف منها بناء شراكة مع دول مجلس التعاون الخليجي وضحت الوثيقة المذكورة سالفاً والتي جاء فيها بعض الوصايا المتعلقة بعمليات الإصلاح الإدارية المالية وتخطيط الدفاع وتحديد العلاقات بين المدنيين والعسكريين، ترقية وتحسين التعاون بين الجيوش من أجل المساهمة في تحسين الأداء عن طريق المشاركة في التمارين العسكرية مع الحلف وتزويد القيادة بالخبرات اللازمة على المستوى التربوي والبيداغوجي التي من شأنها رفع جهوزية قوات الدول المشاركة أثناء العمليات التي يديرها الحلف في إطار ميثاق الأمم المتحدة، مكافحة الإرهاب وذلك بتبادل المعلومات والتعاون العسكري لمساهمة في عمل الحلف لمواجهة تحديات امتلاك أسلحة دمار شامل ترقية التعاون خاصة أين يمكن للحلف أن يقدم قيمة مضافة في مجال الأمن المتعلق بمكافحة الإرهاب وانتشار الأسلحة الخفيفة والجريمة المنظمة بالإضافة إلى تعزيز التعاون في مجالات التخطيط في الحالات الطارئة .

إن هذه التوجهات الجديدة مؤطرة من طرف إستراتيجية الحلف تضطلع بمهام إدارة الأزمات والعمل خارج المنطقة استناداً للعقيدة الإستراتيجية الجديدة للحلف مما يدفع هذه الترتيبات باتجاه الارتباط أكثر بالمظلة السياسي والعسكري والأمنية الأطلسية مع تعزيز التحرك المستقبلي للحلف اتجاه المنطقة عبر مسالك التعاون والحوار التي تؤدي إلى ربط الدول العربية بتحالفات أمنية وعسكرية خارجية مع الحلف مما سيؤثر على مفهوم

<sup>1</sup> Nicola de Santis, « ouverture à la méditerranée et au moyen-Orient élargi », *Revue de l'OTAN*, Automne 2004, p2

<sup>2</sup> عبد النور بن غنم، مرجع سابق، ص 158 م

أمن الدول العربية ككل<sup>1</sup> يبدو أن الأهداف التي سطرها الحلف لنفسه في جنوب المتوسط والشرق الأوسط هي عبارة عن ترجمة لإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية والتي تسعى إلى حماية مصالحها الحيوية وترسيخ هيمنتها عبر حماية منابع الطاقة وضمان استمرار تدفقها كما أن إستراتيجية مكافحة الإرهاب والتحكم في أنشطة المجموعات الإسلامية المتطرفة ما هي إلا أدوات للتدخل في الشؤون الداخلية للدول المنطقة، والتي يرى فيها الحلف بيئة خصبة لتنامي الإرهاب والأصولية وانتشار الأسلحة النووية<sup>2</sup>.

هذا ما أدى إلى تأثر المنطقة العربية جراء تلك الترتيبات الأمنية والتسهيلات العسكرية التي حصل عليها الحلف في بلدان جنوب المتوسط وبلدان الشرق الأوسط تركزت فيما يلي:

– تصاعد الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية في المجالات الأمنية.

– تزايد دور القوى الإقليمية غير المنتمة للإقليم (غير العربية) في النظام الإقليمي.

لكن ما يجدر بنا ذكره هو أن الملف العراقي لا يزال يمثل نقطة خلاف بين ضفتي الأطلسي وهو القضية التي ألفت بظلالها على قمة اسطنبول "رغم نجاح الدول الأعضاء في الحفاظ على الحد الأدنى من التوافق الإستراتيجي فإن صياغة مبادرة التعاون المقترحة للشرق الأوسط بمفردات غير أمريكية ورفض توريط الحلف كمؤسسة في المستقع العراقي يوحي بأن الملف العراقي لا يزال يعكر الأجواء بين ضفتي الأطلسي"<sup>3</sup> كما شكل ملف التسوية للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني اختلاف في وجهات النظر بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ومكانته في سلم الأولويات الإقليمية . إن الهندسة الأمنية في الخليج العربي وإقامة أي بناء أممي مرهون بطبيعة العلاقة المستقبلية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران من جهة ، ودول مجلس التعاون الخليجي وإيران وبين إيران والعراق الجديد.

لقد كان لتوسيع الحلف عملياته نحو جنوب المتوسط والشرق الأوسط أثارا على النظام الإقليمي وخارطة التفاعلات السياسية والأمنية والإستراتيجية ذلك أنه حدث تغير في إدراك دول المنطقة للأمن والتي شهدت تقويضا خاصة وفق التصور الخليجي حيث أصبح ينظر إلى بعض مصادر التهديد أنها تأتي أساسا من أطراف غربية كما حدث اختلالا في أمن النظام الإقليمي وتراجع أنماط التفاعل والعلاقات بين أطراف هذا النظام مما جعله أقل ثبات واستقرار في مواجهة القضايا الرئيسية كالقضية الفلسطينية كما شكل فك ارتباط النظام الإقليمي العربي عن مقوماته الاقتصادية أهم الآثار التي ترتبت عن توسيع الحلف نحو المنطقة العربية وذلك من خلال إعادة ترتيب خارطة السياسة للنظام الإقليمي العربي بالإضافة إلى ربط التنمية العربية بمراكز السوق الرأسمالية وفشل تلك الدول في الاستفادة من تقسيم العمل الدولي كما أن ضعف الإرادة السياسية أعتبر حجر

<sup>1</sup> مازن إسحاق الرضاوي، "النظام الشرق أوسطي: الرؤى الإسرائيلية والأمريكية"، آفاق عربية، العدد 3، 1994، ص 24.

<sup>2</sup> مراد إبراهيم دسوقي، "التمسكة من أجل السلام وإشكالية الأمن في المنطقة العربية"، السياسة الدولية، العدد 161، أبريل 1994، ص 248.

<sup>3</sup> عبد النور بن عنترب، مرجع سابق، ص 163.

عشرة في وجه التكامل والاندماج الإنتاجي، وتراجع معدلات التنمية البشرية وعمق الاختلالات التي تعاني منه اقتصاديات دول المنطقة زاد من نسبة الفقر وتدني مستوى الرعاية الصحية والتعليمية للمواطن<sup>1</sup>.

## السياسة الأمنية الجزائرية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

لقد شكّلت أحداث 11 سبتمبر 2001 صدمة لدى صناع القرار لأقوى دولة عسكرية في العالم، وعلى جميع الأصعدة إذ تبلورت عقيدة أمنية أمريكية جديدة تتماشى وطبيعة التهديد الذي تمحور حول الإرهاب الدولي ومكافحة الجماعات الإسلامية المتطرفة خارج الحدود. إذ حددت وثيقة الأمن القومي الأمريكي NSSA في سبتمبر 2002 إستراتيجية تتجاوز مبدأ الأمن الجماعي والدفاع المشترك، وتبني عنصرين حاسمين في إستراتيجيتها لمكافحة الإرهاب هما شمولية الإجراءات والمجالات، وعولمة الأمن وذلك على أساس قوة الولايات المتحدة الأمريكية وعلى أساس الامتدادات الكونية لمصالحها وبالتالي مثلت تلك الأحداث نقلة نوعية في تطور ظاهرة الإرهاب وأخذت بعدا جديدا في العلاقات الدولية. إذ شكل الدين المتطرف والإثنيات المتطرفة محركا أساسيا لهذه الظاهرة باعتمادها شبكات تنظيمية واسعة باستطاعتها استعمال أسلحة دمار شامل، لذلك تبنت الولايات المتحدة الأمريكية على لسان رئيسها جورج بوش عملية وضع حد لظاهرة الإرهاب الجديد، تلك الإستراتيجية التي أصبحت تمثل الأساس الفعلي والتطبيقي للإدارة الأمريكية<sup>2</sup>. ولذلك تبنت الإدارة الأمريكية العديد من المصطلحات لتبرير حربها على الإرهاب ومحاسبة الدول التي ترعى الإرهاب حسب وجهة النظر الأمريكية الرسمية مثل "محور الشر" و"الدول المارقة" و"الحرب الإستباقية"<sup>3</sup> ومؤجرا تم تبني مقاربة جديدة تدور حول مفهوم "الدول الفاشلة" و"الدول الضعيفة". إن تطور مفهوم الحرب اللاتماثلية في الفكر الإستراتيجي الأمريكي جعل مسألة تطوير إستراتيجيات تتماشى وطبيعة التهديد أمر ضروري، ومن أهمها إستراتيجية تعظيم قوة الإدراك النظري على أساس تجاوز الصورة التقليدية للحركة وتبني صورة غير تقليدية تتحكم في الحركة المضادة كتشكيل التحالفات، وتبادل المعلومات وتقويم الحساسيات، والاتجاه مباشرة إلى فرض الأمر الواقع مع تدعيم أساليب الاستخبارات الموجهة وتغطية مواقع الانكشاف في الأراضي الأمريكية<sup>4</sup>، ما استدعى إعادة النظر في مشروع الدرع الصاروخي حيث أكد سكرتير الدولة للدفاع دونالد رامسفيلد ضرورة بناء وتطوير أنظمة

<sup>1</sup> معجم العمار، "العولمة ودورها في تحميش النظام الإقليمي العربي"، قضايا إستراتيجية، العدد 2، 2000، ص 36.

<sup>2</sup> أحمد إبراهيم محمود، "الإرهاب الجديد: لشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية"، ملف السياسة الدولية، العدد 147، جانفي 2002، ص 45.

<sup>3</sup> اشتون ب. كارتر، وبنيام ج. بير، الدفاع الوقائي، ترجمة أسعد حبيب، ط 1، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2001)، ص 136.

<sup>4</sup> محمد عبد السلام، "الحرب غير التماثلية بين الولايات المتحدة الأمريكية والقاعدة"، السياسة الدولية، العدد 147، جانفي 2002، ص - ص 203 - 204.

دفاعية صاروخية قوية لردع محاولات تطوير الأقمار الصناعية القاتلة والصواريخ الباليستكية متوسطة وبعيدة المدى، ولن يتسنى ذلك إلا إذا قامت هذه الأخيرة برفع مستوى نفقاتها الدفاعية<sup>1</sup>.

### أين موقع الجزائر من هذه الإستراتيجية؟

لقد مثل ملف مكافحة الإرهاب من أهم المواضيع التي جلبت اهتمام الطرف الأمريكي، إذ كانت الجزائر أول الدول التي أدانت الأحداث، التي شهدتها نيويورك هذا الرد فعل السريع لا يمثل مجرد تعاطف دبلوماسي وإنما يتعدى ذلك كون الموقف الجزائري أعمق بكثير من ذلك إذ عانت هذه الأخيرة من ويلات الإرهاب في العشرية السوداء والخبرة التي اكتسبتها الجزائر في مجال مكافحة هذه الظاهرة التي حصدت أرواح أكثر من 200 ألف مواطن والذي كان له تأثير كبير على الاقتصاد الوطني إذ تجاوزت الخسائر المادية 30 مليار دولار، وكنتيجة لخبرتها في هذا المجال نادى الجزائر المجموعة الدولية للعمل على إيجاد ميكانيزمات دولية لمحاربة الإرهاب كتهديد عابر للقارات. لقد أصبحت الخبرة الجزائرية في ملاحقة الجماعات الإسلامية المتطرفة مجال اهتمام العديد من الدول ومن أهمها الولايات المتحدة الأمريكية التي أعربت عن اهتمامها المتزايد بالعمل المشترك على المستوى الدولي في حربها ضد الإرهاب<sup>2</sup> إن التعاون ضد الإرهاب منح الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية فرصة للتقارب السياسي رغم أن البلدين لا يتشاركان في مفهوم موحد للإرهاب خصوصا باتجاه العمل المسلح الفلسطيني ومقاومة الاحتلال الإسرائيلي. كما شكلت المقاربة الاقتصادية من أهم السياسات التي تساندها الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وخصوصا في الجزائر حيث أعطت أهمية كبيرة لإعادة إحياء مبادرة ايزنستات التي تم تبنيها إبان فترة حكم الرئيس كلينتون وتفعيل برامج التنمية في الجزائر كما أعطت الإدارة الأمريكية أولوية لتشجيع التعاون والاندماج الإقليمي بالإضافة إلى الاهتمام المتزايد للإدارة الأمريكية بقطاع المحروقات وبرامج الطاقات المتجددة<sup>3</sup> لكن بقي مجال إستراتيجيات مكافحة الإرهاب في صدارة مجالات التعاون والتقارب السياسي الأمريكي الجزائري، إذ سمحت أحداث 11 سبتمبر 2001 بالنسبة لصناع القرار في الجزائر بإعادة قراءة العنف في الجزائر ذلك ما أوضحه السيد رضا مالك رئيس الحكومة الأسبق عضو مجلس الدولة أثناء المؤتمر الدولي حول الإرهاب المنعقد في الجزائر في أكتوبر 2002 من خلال التركيز على نظرية المؤامرة التي تعكس العديد من التراكمات بدءا بدعم وكالة الاستخبارات المركزية للجماعات الإسلامية المسلحة في أفغانستان، وبدعم مالي من المكات الخليجية<sup>4</sup> وبالتالي وضعت تلك الأحداث حدا للحصار الفكري الذي عاشته الجزائر أثناء فترة حربها على الإرهاب في التسعينات.

لقد شاركت الجزائر بصفة ثنائية أو متعددة في إطار الجهود الأمريكية الجزائرية التي تشمل:

<sup>1</sup> Donald H Rumsfeld, "Transforming Military", *Foreign Affairs*, Vol81, N°03, May-Juin 2002, P-P 24-27.

<sup>2</sup> K. Selim, "L'Algérie et le monde selon Bush", *le quotidien d'Oran*, 11 Septembre 2006.

<sup>3</sup> Ian O lesser, "From Bush to Obama: year of transition in American policy toward the Mediterranean and the Near East", *GME policy Brief*, 2009.

<sup>4</sup> Luis martinez " la sécurité en Algérie et en Lybie après le 11 sep", *eumesco paper*, N°22, May2003, P17.

- تبادل المعلومات حيث تمتلك الجزائر قاعدة معرفية قوية حول الشبكات العالمية للحركات الإسلامية المتطرفة وتم تبادلها مع الوكالات الأمنية الأمريكية كما تم التعاون على المستوى العربي خصوصا ما يتعلق بـ 26 موقوف جزائري في سجن غوانتانامو.

- تدريب وتجهيز القوات الأمنية إذ أخذت الولايات المتحدة الأمريكية على عاتقها تدريب الضباط الجزائريين في المدارس الحربية الأمريكية والجامعات كما تم تزويد القوات الخاصة بأسلحة متطورة الضرورية لمكافحة الإرهاب خصوصا تلك المرتبطة بعتاد الرؤية الليلية.

كما تعتبر الجزائر طرفا نشطا وفاعلا في العديد من المبادرات الموجهة لتثبيت أسس سياسة مكافحة الإرهاب من خلال:

- الدعم التقني الأمريكي للمركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب (CAERT) الذي تحتضنه الجزائر هذا الدعم الذي يهدف إلى تطوير إستراتيجية عملية ضد الإرهاب أفريقية التصور

- عملية المسعى النشط والتي نظمها الحلف في إطار الحوار المتوسطي والموجهة لمحاربة الإرهاب في المنطقة.

- مبادرة دول الصحراء لمكافحة الإرهاب (TSCTI) والتي تم إعلانها في مارس 2004 مع مشاركة الجزائر ودول أخرى من شمال أفريقيا. ومن منطقة الساحل من خلال هذا اللقاء انضمت الجزائر للعمليات المتعددة الأطراف في الساحل بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية (عملية FLINTLOCK).

انضمام الجزائر للمجهودات الإقليمية والعالمية لمحاربة هذه الظاهرة بالإضافة إلى المساهمة في الإستراتيجية الأمنية لمحاربة الإرهاب 2006 التي تسعى لمكافحة تبيض الأموال والجريمة المنظمة.

لقد استفادت الجزائر من تلك المسارات الثنائية ومتعددة الأطراف حيث أعطتها معرفة أوسع لتدعيم عمليات تطوير وتحسين التقنيات الخاصة بمكافحة الإرهاب كما أعطتها شرعية أكبر في إطار حربها على الإرهاب التي زادت قوة تلك الديناميكيات التي جعلت العديد من رجال السياسة وعلماءها منح صفة الدولة المحورية في الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة ولقد أوضح كل من روبرت شيس وإيميلي هيل وبول كيندي في المقال المنشور في مجلة Forgien affaires أنه من الضروري والحيوي تركيز الولايات المتحدة الأمريكية مجهوداتها على عدد قليل من الدول التي ترى في مستقبلها إمكانية التأثير على المناطق المحيطة بها، تلك الدول تسمى بـ "الدول المحورية"<sup>1</sup> إن هذه المقاربة تعكس نظرية الدومينو الجديدة في المنطقة مع الأخذ بعين الاعتبار النظرية الدقيقة للنخبة الجزائرية في هذا المجال والتي تعكس مستوى نضجها في فهم السياسات الدولية في الإقليم.

لقد انتقلت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها الأوروبيون من مرحلة دعم الحركات الإسلامية لمواجهة أعدائها التقليديين وذلك من خلال التوجهات التي قام بها جيروم سلايتر بشرحها في مقالة "نظرية الدومينو

<sup>1</sup> Robert chase, Emily Hill, Paul Kennedy, «pivotal states and US strategy», Foreign affairs, V75, N°01, January-February 1996, P37.

والسياسة الدولية" باعتماده التجربة الفيتنامية<sup>1</sup> حيث ركز في تحليه على الوسائل التي يمكن اعتمادها لاحتواء التهديدات والتحكم في النظم الإقليمية سياسيا ومن أهم تلك الطرق الثورة بالحاكاة أو الإيهام بوقوع الثورة والحث عليها (Inspiration/Emulation) بالإضافة إلى تحليل جاك سنايرو وروبرت جيرفس اللذان يركزان على عوامل تأثير الدومينو والتي تشمل:

- أن تكون الدول المستهدفة ضعيفة من الداخل صغيرة الحجم متصلة جغرافيا ومحرومة من الحلفاء الأقوياء.
- أن تكون قطعة الدومينو الساقطة أولا مشابهة في خصائصها للدول المستهدفة لاحقا.
- أن تكون قطعة الدومينو الأساسية دولة كبيرة.
- أن تشمل التقنية العسكرية عملية الهجوم<sup>2</sup>

يبدو أن هذه الإستراتيجية التي تم تبنيها منذ عهدايزنهاور وأشيسون مروراً بنكسون وكسنجر وصولاً إلى بوش الابن وباول، وجدت دائما مجالا لتطبيقها على أرض الواقع ولعل أفغانستان، العراق ثم ليبيا هو مثال عن ذلك. يبدو أن هذه النظرية قد لاقت نجاحا باهرا في القرن الواحد والعشرين مع ما يسمى "الربيع العربي" والفرصة الذهبية التي منحت للولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا لفرض تصورها واحتواء التهديد الليبي من جهة وفرض السيطرة على منابع الطاقة من جهة أخرى، مع عزل البلدان المجاورة عن طريق اتفاقيات دفاعية ثنائية كالمغرب ومصر وربط الآخرين بمسار مبادرات التعاون الأمني والاقتصادي وانتهاج سياسة الاعتماد المتبادل لصهر التصورات المتباينة والمسائل الخلافية من أجل تحقيق المصالح المشتركة !!

ومن أجل ذلك كان من الضروري حسب الرؤية الأمريكية ونظرا لهشاشة الأنظمة السياسية في شمال إفريقيا المساهمة في دعم مجهودات تلك الدول لإعادة هيكلة القطاع الأمني في إطار ما أسماه مركز الولايات المتحدة الأمريكية حول السلام ببرنامج "إعادة هيكلة قطاع الأمن" Security Sector Reform SSR ما دعاه مركز حوكمة قطاع الأمن بـ "تحول قطاع الأمن في شمال أفريقيا والشرق الأوسط"<sup>3</sup>.

### الوضع في ليبيا والأمن القومي الجزائري

لقد كانت ليبيا في مرحلة سابقة تلعب دورا كبيرا في حركية ميزان القوة في المنطقة الصحراوية الساحلية والتي تشكل عمقا استراتيجيا للأمن القومي الجزائري كونها دخلت على خط صراع النفوذ بين الجزائر وفرنسا، وأخذت تبحث عن دور في إدارة الأزمة الأمنية من خلال سعيها لإحياء مشروع الدولة الصحراوية القديم، ودعم بعض الأطراف في شمال مالي والنيجر وخصوصا حركة الأزواد التي كانت تربطها بهم علاقات متميزة إثر

<sup>1</sup> Jerome slater, "The dominos theory and international politics the case of Vietnam», security studies, N°3, winter 1993/94, P158.

<sup>2</sup> Robert Jervis and Jack Snyder, *Dominoes and Bandwagons: strategic beliefs and great power competition in the Eurasian rimland*, New York, oxford university press, 1991, P-P39-40.

<sup>3</sup> Special Report about security sector transformation in North Africa and the Middle East, United States institute of peace, Washington, July1, 2011.

النداء الذي أطلقته طرابلس في بداية الثمانينات لإنشاء دولة صحراوية بزعامتها، مما فتح المجال أمام المتغيرات الإسلامية في تحديد اتجاهات حركات التمرد ومساعي الجزائر لإدارة وتسوية المشكلة نهائيا. بالإضافة إلى مشروع تريب الأراض الأمنية في منطقة الصحراء والساحل الذي دعت إليه ليبيا ليضم كل من ليبيا، تونس، مصر، السودان، النيجر، مالي، تشاد، بوركينا فاسو والمغرب. يبدو أن صراع النفوذ في المنطقة الصحراوية الساحلية قد وصل إلى أوجه إذ أخذت سياسات المحاور في الاتساع، ولكن الجزائر بحكم أزمته الداخلية وضرورة تفعيل الآلة الدبلوماسية لإدارة وتسوية النزاعات في البلدان المتاخمة لها يترجم مدى أهمية دائرة الأمن الإفريقية في إدراك النخبة الجزائرية لحدود أمنها. إن الظواهر التي أخذت في الاتساع كانتشار الجماعات الإسلامية المتطرفة و الاضطرابات العرقية والاثنية وتوسع نشاط التنظيمات الإرهابية بما فيها الجزائرية وحركات التمرد، بالإضافة إلى اعتماد تلك التنظيمات إستراتيجية الاختطاف لضرب مصالح الدولة داخليا وإحراجا خارجيا. يتضح إذا أن المقاربة الليبية تمثل حسب التصورات الجيوسياسية الجزائرية شاغلا أمنيا للأمن الفردي الجزائري من مؤيد ومعارض، لكن الأهم هنا الموقف الرسمي الذي اعتبر في العديد من الأوساط السياسية الداخلية والخارجية موقفا سيدا كون الجزائر أعربت في العديد من الفرض موقفها القاضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم تدخل الدول في شؤونها الداخلية كقيمة ثابتة في السياسة الخارجية الجزائرية. إن مبدأ السيادة خطر أحمر لا يمكن تجاوزه لدى صناع القرار في الجزائر وبالتالي الموقف الرسمي الجزائري كان نابعا من قناعاتها وإن شابه بعض الريب. والغموض في بادئ الأمر، وذلك نظرا لموقفها المعارض لأي تدخل أجنبي في المنطقة والذي يمثل تحديا لأمنها القومي. لقد التزمت الجزائر بالحياد في الصراع الدائر في ليبيا بين قوات الثوار الذي يدعمه حلف شمال الأطلسي و القوات النظامية التابعة للعقيد الراحل معمر القذافي، وهذا يعكس تراث وارتباك إن لم نقل حذر السلطة الجزائرية و ذلك ناتج عن غياب رؤية إستراتيجية للصراع. في المقابل لعبت فرنسا ودول مثل المغرب، مصر، تونس، قطر والمملكة العربية السعودية دورا كبيرا في رقعة الشطرنج في المنطقة من خلال الاعتراف بالجلس الانتقالي الليبي كممثل شرعي لليبيا ودعمها سياسيا وعسكريا وإعلاميا. لقد أعاد الصراع في ليبيا سياسة الحرب الباردة للقرن الماضي إذ يبدو أن هناك إطار في طور التشكيل قد عاد سياسة المحاور إذا تم الأخذ بعين الاعتبار أن موريتانيا لا تتمتع بعلاقات جيدة مع المجلس الانتقالي الليبي في مقابل المغرب الذي لديه علاقات متميزة وذلك بعد اعترافه بالمجلس في 23 أوت 2011، حيث أوفد هذا الأخير وزير خارجيته إلى بنغازي لدراسة ورسم الخيارات الإستراتيجية وفق التصور الثنائي للمنطقة، في مقابل محور جزائري موريتاني يرى أن مرحلة الاستقطاب مرهونة باستقرار واستتباب الأمن في ليبيا. كما أن التقارب الجزائري - الليبي في الوقت المتوسط والقريب ليس في صالح الاستقرار في ليبيا بحكم إدراك القوى العظمى الفاعلة لدور الجزائر إقليميا ونقلها على الساحة السياسية الإقليمية. إن الوضع الذي أحرزه الصراع الدائر في ليبيا استقطب العديد من المجموعات المتطرفة ونشاط لا مثيل له لتجارة السلاح والذي كان بدعم فرنسي تحت مظلة الحلف الأطلسي، وبتفويض من



مجلس الأمن الذي أعطى الضوء الأخضر لضربة عسكرية ضد ليبيا والذي يضع مرة أخرى نقطة استفهام حول مسألة اللجوء إلى القوة في السياسة الدولية.<sup>1</sup>

في ظل الصراع الدائر في ليبيا، وتوتر العلاقات مع الجزائر وموريتانيا قامت الجزائر بالعديد من الإجراءات الاحترازية مرتبطة بحشد القوات المسلحة على الحدود الشرقية وتجهيزها بالعتاد اللازم لمواجهة أي اختراق أو تجاوز أمني سواء من طرف الثوار أو القوات النظامية، وبالموازاة مع البيئة الأمنية المختلفة إشكالية الأمن في الساحل الأفريقي إلي يعيش ظواهر خطيرة تمثلت في تفشي الجريمة المنظمة والإرهاب وأزمات داخلية ناتجة عن مشاكل اثنين، بالإضافة إلى الاختراق الأمني الفرنسي لهذه المنطقة خصوصا في مالي والنيجر وما يترتب عنه من تصعيد الخلاف بين الجزائر وفرنسا بتحريكهما ملف الطوارق باتجاه يزيد من تفاقم الأوضاع وإمكانية انفجارها في أي وقت، لكن الأمر تعدى ذلك المستوى وبحكم الحدود العريضة للجزائر وصعوبة التحكم فيها، أصبحت الحدود الشرقية منكشفة أمنيا خصوصا المتاخمة لليبيا بالإضافة إلى مالي والنيجر ومرتعا لتهديب السلاح وتطور نشاط شبكات الإرهاب وتجارة المخدرات من جهة، ومن جهة أخرى الهجرة غير الشرعية من الدول المجاورة إلى جنوب الجزائر وما يشكله ذلك من تحديات أمنية متعددة الأبعاد<sup>(2)</sup>. وبالتالي مسألة إدارة الجزائر لهذا الملف لا بد أن يتعدى الأطر السياسية الأمنية ليشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والصحية والاجتماعية. ولقد دعت الجزائر في العديد من المناسبات إلى تطوير مقاربة موحدة لدول الساحل (الجزائر- مالي - موريتانيا والنيجر) لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للأوطان وكذا الفقر الذي تعرفه دول المنطقة. لقد أدركت الجزائر أن التهديد المرتبط بآثار الوضع الليبي قد أصبح فعليا لدرجة أصبح يشكل تحديا مباشرا للجزائر وأمنها القومي. لذلك سعت هذه الأخيرة إلى تحسيس دول المنطقة بحجم الأخطار التي تواجهها الجزائر ودول الساحل وذلك من خلال تنظيم لقاءات مع قادة دول كل من مالي، النيجر وموريتانيا والتي توجت بإنشاء لجنة عملياتية لقيادة أركان الدول المعنية بالتحديات المشتركة في منطقة الساحل التي تسمى أيضا بدول الميدان، وذلك بمدينة تمراست في 21 أبريل 2011 وذلك كان نتاج لجولة طويلة من المحادثات والمشاورات ابتداء من الاجتماع الذي تم انعقاده بنفس المدينة في أوت 2009، وبعد محادثات متواصلة فيما بين قيادات الأركان للدول السبعة (الجزائر، مالي، ليبيا، موريتانيا، تشاد، بوركينا فاسو والنيجر)، والتي كانت تهدف إلى تنظيم وإقامة شراكة في المسائل المرتبطة بالدفاع المشترك وبالدرجة الأولى مكافحة الإرهاب. إن الدول الأربعة المنشئة لهاته اللجنة العملياتية أو بالأحرى مركز قيادة يهدف إلى تنسيق الجهود في مكافحة التهديد المتنامي لتنظيم القاعدة في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، قامت الجزائر بتنظيم ندوة دولية حول منطقة الساحل وما تواجهه من تحديات أمنية المرتبطة بمسائل التنمية، أين حققت الجزائر مكاسب دبلوماسية أهمها التوقيع الإقليمي على سلم مسار مكافحة

<sup>1</sup> - Bruce D.Jones, "Libya and the responsibilities of Power", *Survival*, N53, May 2011, P57

<sup>2</sup> 2011|11|17.

<sup>2</sup> سلمي روائية، "الإشكاليات الأمنية في الساحل الأفريقي"، جريدة الشعب

الإرهاب والخروج باتفاق دولي حول منع دفع الفدية للإرهابيين في حالة الاختطاف. والتي تم عقدها بالجزائر في 7-8 سبتمبر 2011 بمشاركة دول منطقة الساحل ودول أوروبية ودول من آسيا وأمريكا، إذ ناقشت الدول الحلول المقترحة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتداول الأسلحة في منطقة الساحل، حيث أعربت دول المنطقة عن حاجتها لمواصلة التنسيق فيما يخص تبادل المعلومات والدعم بالوسائل الكفيلة لمواجهة التحديات الأمنية، وكل الدول بما فيها الدول الملاحظة قدمت إستراتيجيتها الخاصة لمجابهة تلك التحديات. لقد أعرب الوزير المنتدب المكلف بالشؤون الأفريقية والمغاربية عبد القادر مساهل أن قضية تداول الأسلحة في منطقة الساحل يجب أن تكون ضمن أولوية الحكومة الليبية الجديدة<sup>1</sup>. كما أكد القائد الأعلى للقوات الأمريكية لأفريقيا (أفريكوم) الجنرال كارتر هام أن مكافحة الإرهاب والنشاطات الإجرامية خاصة بمنطقة الساحل "انشغال مشترك" بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، كما أعرب السفير الأمريكي بالجزائر ارتياحه للمجهود الذي تبذله الخارجية الجزائرية النابع من وعيها واحترامها للقانون الدولي. لكن الطرح الجزائري أو المقاربة الأمنية الجزائرية تتعدى المفهوم الصلب للأمن وتركز على مفهوم الأمن الناعم وفق ما اصطلح عليه في الدراسات الأمنية بـ: "الأمن اللين" وفق إستراتيجية شاملة تأخذ بعين الاعتبار عامل التنمية المستدامة هدفا رئيسا لها. إن الشراكة والتعاون هو الهيكل الأساسي الذي يمكن أن تبني عليه أي إستراتيجية لمكافحة الإرهاب، ولعل الشراكة هي الورد الذي يقوي من تلك الإستراتيجية التي تتلخص في التكوين المتواصل للكوادر الميدانية وتدعيمها بالعتاد اللازم والتعاون الاستخباراتي بين دول المنطقة.

**خاتمة:** ما يمكن استخلاصه، من تلك التصورات هو أن الحوار المتوسطي وبالمقارنة مع المبادرات التعاونية للحلف كمجلس الشراكة الأورو-أطلسية والشراكة من أجل السلام والعلاقة الخاصة مع روسيا وميثاق الشراكة بين الحلف وأوكرانيا، يبقى مقاربة سياسية وإن اتخذت أبعادا عسكرية تحت وقع أحداث 11 سبتمبر 2001، وبالتالي يبقى الحوار محدودا رغم الانجازات التي حققتها قسنتي براغ واسطنبول، ويرجع ذلك إلى ما يلي<sup>2</sup>:

- صمم الحوار في إطار التطبيع العربي الإسرائيلي كميز متعدد الأطراف للتطبيع.
- طبيعة التحديات الأمنية التي تواجه المنطقة تصنف ضمن التحديات العسكرية بمفهوم الأمن الناعم، هذا ما يجعل الحلف ليس مؤهلا لمعالجتها.
- غياب الموارد المالية لتمويل الحوار الذي يطرح إشكالا كبيرا والذي صمم على أساس التمويل الذاتي.
- غياب أي وثيقة مؤسسة تحدد محتوى الحوار وترسم معالمه بدقة على غرار المبادرات الأخرى (الشراكة من أجل السلام).

<sup>1</sup> عبد الرحيم محالدي، "مساهم يؤكد ضرورة تطبيق القرارات الأممية بخصوص منع دفع الفدية"، حريضة الشعب، 08 سبتمبر 2011.

<sup>2</sup> عبد المولى بن عثمان، مرجع سابق، ص 65-168.

- غياب إجماع حول محتوى الحوار وتفاهم حول حجم المخاوف من التهديدات كما أنه لا يساهم في بناء الأمن الأفقي بين دول الضفة الجنوبية لأنه عمودي المقاربة.
- غياب اجتماع حول إدراك الحلفاء لطبيعة الحوار الذي يتأرجح ما بين تفسيره مجرد علاقات عامة وبين اعتباره قناة مفيدة لمناقشة قضايا الأمن، أما الأطراف الأخرى الأكثر طموحا ترى فيه استجابة للاهتمامات الأمنية للشركاء المتوسطيين.
- النظرة السلبية وعدم الاقتناع بالحوار من جانب دول الحوار المتوسطيين كونه يعكس الهواجس الأمنية للدول التي اقترحت المبادرة (إسبانيا/ إيطاليا) وإن كانت هذه الهواجس تدخل في إطار سياسات الاتحاد الأوروبي لا الأطلسية مما يترجم وجود تحفظ نحو تعميق الشراكة والتعاون خصوصا مع وجود إسرائيل واستبعاد دول عربية منه. ونظرا لخصوصيات البيئة الجيوسياسية للجزائر وتعقيدات النظام العالمي والعديد من التحديات الداخلية (تنمية مستدامة، ديمقراطية، إحلال الأمن...)، يمكننا تحديد الخيارات الاستراتيجية التالية:
- تعدد في العلاقات السياسية، الاقتصادية والإستراتيجية الخارجية حسب منطق عقلاني مزدوج: الاستفادة من الامتيازات المقارنة حسب كل فاعل دولي مع الأخذ بعين الاعتبار في حساباتنا الإستراتيجية التحولات البنيوية العالمية واتجاهات مستقبل القوة خصوصا في حالة الصين والاتحاد الأوروبي .
- التنسيق بصفة منهجية، حذرة، سيادية وعقلانية مع مختلف مبادرات التعاون العملي (الأمن، الاقتصاد، الدبلوماسية) على مستوى المتوسط، أفريقيا، المغرب والعالم العربي وعلى المستوى العالمي.
- الالتحاق بالجهودات الرامية لتطوير شراكة دولية حقيقية ضد الإرهاب مع محاولة إيجاد اتفاق دولي ضد هذه الظاهرة العابرة للقارات.
- تطوير ميكانيزمات التعاون الإقليمي وتحت الإقليمي من أجل مكافحة الارهاب، الجريمة المنظمة والهجرة الغير شرعية (حيث انتقلت الجزائر من وضع دولة عبور إلى دولة استقرار للمهاجرين الغير شرعيين).
- مساندة المطالب الدولية الرامية إلى إعادة النظر في أنماط الحكم أو الحوكمة العالمية لجعلها أكثر ديمقراطية وأكثر مساواة .
- تطوير مبادرات أفريقية ترمي إلى بعث التنمية والحكم الديمقراطي والأمن والاستقرار الدائم.
- المناداة بإقامة منطقة منزوعة السلاح النووي في الشرق الأوسط.
- مساندة حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.
- مساندة حق الشعب الصحراوي في تحديد مصيره.
- إنه لمن الرشادة لدولة مثل الجزائر أن تتمتع بالعديد من الأدوات الإستراتيجية النابعة من ثرواتها، موقعها الجغرافي، مكاسبها السياسية والدبلوماسية، وأن تسلح نفسها بنظرة إستراتيجية رشيدة وطموحة تسمح لها أن تعزز مكانتها وموقعها الخوري في أفريقيا، في المغرب العربي، في المتوسط وفي العالم العربي .

من أجل ذلك، سوف تكون الجزائر بحاجة إلى تطوير إستراتيجية قادرة على استعمال جميع أدواتها في عالم متغير مع تجميع وتوحيد جميع القيم الإستراتيجية المضافة التي تمتلكها هذه الأخيرة مع مختلف الكيانات الإنسانية، المادية والدبلوماسية من أجل دعم مركزها على المستوى العالمي والنألق إقليميا. كما أن الوضع الجديد الذي أفرزته الأزمة الليبية يتطلب جهدا كبيرا لمواجهة التحديات التي تهدد أمن دول الميدان، وتحسيد جميع التوصيات التي خرجت بها الندوة الدولية حول الشراكة والأمن والتنمية بين دول الساحل بالجزائر على أرض الواقع. إن العقيدة الأمنية الجزائرية التي تبنتها بعد تفاقم الأوضاع في منطقة الساحل من جراء الأزمة الليبية تعكس الأولويات والضرورات الأمنية التي يجب على المؤسسة الأمنية بمختلف أطيافها التكفل بها، والتي تصب مباشرة في عمليات التصدي للمخاطر القادمة من الحدود الجنوبية والشرقية ما يعني تعبئة الموارد وزيادة النفقات، وهذا ما نتج عن اجتماع المجلس الأعلى للأمن برئاسة فخامة رئيس الجمهورية في ديسمبر 2011، حيث تم إقرار رفع النفقات الدفاعية وزيادة حجم القوات العاملة وقوات الاحتياط، والتزود بالعتاد وإقامة التحصينات على الحدود الجنوبية والشرقية، كما أن العمل المشترك مع الدول الصديقة ودعمها في إطار التعاون المتعدد الأبعاد كدعم الجزائر للنيجر لإتمام الشطر المتبقي من الطريق العابر للصحراء، ودعم برامج التنمية الموريتانية وآلي سيعمق الالتزامات الراسخة لدى الجزائر بتكثيف الجهود لتعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الساحل والصحراء تحت مفهوم شامل للأمن.